١ - تنظيم سوق العراق للأوراق المالية

أ. يكون المركز الرئيس للسوق في بغداد وله الحق في فتح فروع له في مدن عراقية أخرى.

ب. تكون مسؤولية السوق محدودة بالأصول المملوكة لها ولا تشمل الأصول المملوكة للأعضاء.

ج. للسوق شخصية معنوية مستقلة مالياً وإدارياً عن الحكومة ووزارة المالية.

د. للسوق الحق في رفع دعاوى أمام المحاكم أو الهيئات التحقيقية أو أمام أي سلطة أخرى على أن يمثل بواسطة رئيس مجلس المحافظين أو بواسطة شخص مخوّل من قبله.

هـ. السوق مؤسسة منظمة تنظيماً ذاتياً لاتستهدف الربح وتعود ملكيتها للأعضاء، تكون تعاملاته التجارية مشتركة مع الآخرين ولا تتناقض مع القانون المؤقت والدائم والنظام الداخلي والتعليمات الأخرى للسوق أو الهيئة.

٢ - أهداف سوق العراق للأوراق المالية

أ. تنظيم الشركات المدرجة في السوق بطريقة تتناسب مع هدف حماية وتعزيز ثقة المستثمرين به.

ب. تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصوره عادلة وفعالة ومنتظمة.

ج. تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما له صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة.

د. مساعدة الشركات المدرجة في زيادة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار بما يخدم الاقتصاد الوطني.

هـ. توعية المستثمرين بشأن الاستثمار في السوق.

و. جمع وتحليل البيانات ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف.

ز. التواصل مع أسواق الأوراق المالية في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق.

وتشمل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على قطاعات المصارف والتأمين والاستثمار والخدماتية والشركات الصناعية والفنادق والشركات الزراعية، ويبلغ عدد كافة هذه الشركات حتى نيسان من العام ٢٠١٢ (٨٧) شركة[٦]، كما هو مبين في مخطط (٣):

دليل الشركات في سوق العراق للأوراق المالية

هذا المخطط فقط للأطلاع

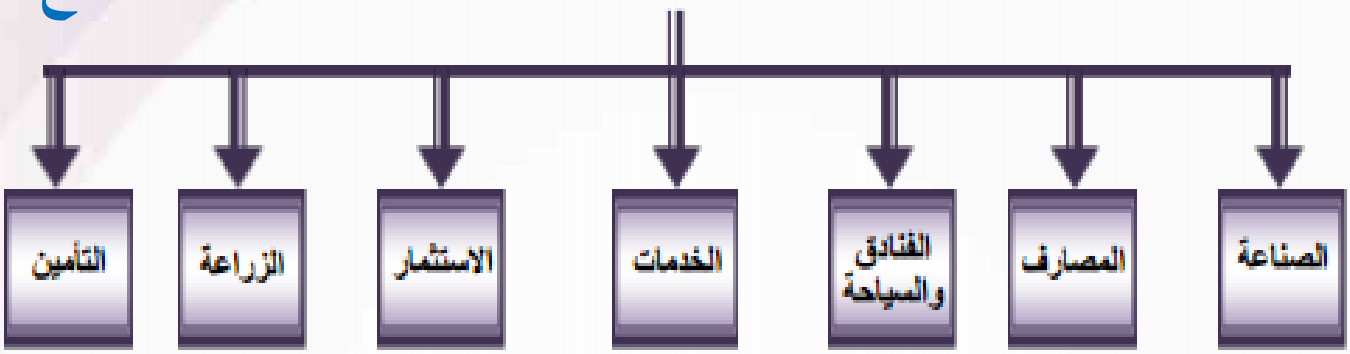

- بغداد لصناعة مواد التغليف
- بغداد للمشروبات الغازية
- البيرة الشرقية
- الصناعات الالكترونية
- الفوجة لإنتاج المواد الإنشائية
- الوطنية لصناعة وتجارة الأثاث
- الهلال الصناعية
- العراقية لصناعات الكارتون
- العراقية لتصنيع وتسويق التمور
- العراقية للأعمال الهندسية
- العراقية للسجاد والمفروشات
- كركوك لإنتاج المواد الإنشائية
- الخازر لإنتاج المواد الإنشائية
- الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية
- المنصور للصناعات الدوائية
- الصناع الكيماوية المصرية
- صناعة المواد الإنشائية الحديثة
- الصناعات المعدنية والدراجات
- الخياطة الحديثة
- صناعات الأصباغ الحديثة
- الصناعات الكيميائية والبلاستيكية
- نينوى للصناعات الغذائية
- المشروبات الغازية الشمالية
- إنتاج الأنبوبة الجافزة
- الصناعات الخفيفة

- أشور الدولي للاستثمار
- بابل
- بغداد
- التجاري العراقي
- دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
- دار السلام للاستثمار
- الاقتصاد
- إيلاف الإسلامي
- الخليج التجاري
- الاستثمار العراقي
- العراقي الإسلامي
- الشرق الأوسط للاستثمار
- كوردستان
- المنصور
- الأهلي العراقي
- الشمال
- الائتمان العراقي
- سومر التجاري
- المتحد للاستثمار
- الاتحاد العراقي
- الوركاء للاستثمار
- الموصل للتنمية والاستثمار

- فندق أشور
- فندق بغداد
- فندق بابل
- فنادق عشتار
- فنادق كربلاء
- فندق المنصور
- الوطنية للاستشارات السياحية
- فندق فلسطين
- فندق السدير
- المدينة السياحية في سد الموصل

- الأمين للاستشارات العقارية
- البابلية للنقل العام
- بغداد لخدمات السيارات
- بغداد العراق للنقل العام
- العراقية لنقل المنتجات النفطية والمصانع
- العراقية للنقل البري
- مدينة ألعاب الكرخ السياحية
- الموصل لمدن الألعاب
- المعمورة للاستشارات العقارية
- النخبة للمقاولات العامة

- الأمين للاستشار المالي
- الأيام للاستشار المالي
- البائك للاستشارات المالية
- الخبيرة للاستشارات المالية
- الخير للاستشار المالي
- بين النهرين للاستشارات المالية
- القمة للاستشار المالي
- الوثائق للاستشار المالي
- الزوراء للاستشار المالي

- الأهلية لإنتاج الزراعي
- العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم
- العراقية للمنتجات الزراعية
- العراقية لإنتاج البذور
- الحديثة لإنتاج الحيواني
- الشرق الأوسط لإنتاج الأسماك

- الأهلية للتأمين
- الأمين للتأمين
- دار السلام للتأمين
- الخليج للتأمين وإعادة التأمين
- الحمراء للتأمين

ثالثاً: عقبات تطور سوق العراق للأوراق المالية

يواجه عمل سوق العراق للأوراق المالية عدداً من الصعوبات والمعوقات أهمها[1]:

١. تخلف بعض التشريعات المنظمة لعمل الشركات العاملة في سوق العراق للأوراق المالية مما يتطلب تحديثها لتواكب توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق من جانب والتشريعات القائمة في الأسواق المالية العربية من جانب آخر.

٢. ضعف وسائل وإجراءات الرقابة الفعالة التي تضمن توفير حدٍّ أدنى من الإفصاح والشفافية للمتعاملين.

٣. عدم توفير الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من العراقيين والأجانب للمشاركة الفاعلة في هذه الأسواق.

٤. ضعف قاعدة البيانات أو محدوديتها لدى بعض الشركات مما لايساعد المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري السريع والمأمون.

٥. افتقار السوق إلى مؤسسات الوساطة المالية والشركات منشطة السوق قياساً بالحاجة الفعلية لها.

٦. افتقار السوق إلى المؤسسات المختصة بتقييم أداء الشركات المقرضة أو المقترضة، أو المطروحة أسهمها في السوق.